

انتخابات 2018

خيارك غداً.. بين الأسوأ والأقل سوءاً

محمد زيبب

الانتخابات غداً محطة مهمة جداً، وأهميتها لا تنحصر في تجديد السلطة بالسؤال الشريعة هذه المرة، بل هي مهمة أيضاً في توقيتها. فهي تجري بعد 9 سنوات على آخر انتخابات نيابية، حصلت في خلالها أحداث جسام وتحولات كثيرة في لبنان وخارجه، وتحديدأ في سوريا وعلى «جبهاتها»، ولعل أشدها تأثيراً، ارتفاع عدد سكان لبنان من 4,3 ملايين نسمة في عام 2010 إلى نحو 6 ملايين نسمة حالياً. على الرغم من أن التحليل الشائع يركز في قراءة للنتائج المتوقعة على ارتباك الداخل بالمحاور الإقليمية، إلا أن أكثر هذه النتائج وضوحاً يظهر في «الاقتصاد»، فالنظام اللبناني يواجه مرة أخرى

عندما تواجه مشكلة التمويل، تلجأ الدولة الرساملية الى سياسات «قص الشعر»، أي خفض الدين العام او خفض كلفته (طواعية او جبراً)

سؤخ السياسيون التماكل هم «الاقتصاد» كشيء مستقل عن «السياسة»، او «الشان العام» وصولاً الى اعتبار المصارف كياتات غير خاضعة للسيادة

مشكلة تمويله ويفرضها كاولوية مطلقة، وهو مضطر الى تعديل حالته قليلاً بما يمتحه المزيد من الوقت المكثف.

في سياق الفزاة الاقتصادية، تظهر اللحظة الراهنة كأنها «مفصلية»، على غرار لحظة انتخابات عام 1992، أو ما سناه البحر مصور «الانقلاب على الطائف»، مع الاختلاف الكبير جداً بينهما وظروفهما طبعاً. ففي تسعينيات القرن الماضي، احتاج النظام بعد الحرب الى تمويل ما سناه رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري عملية «شراء السلم الاهلي بالمال» بما فيها تخفيض معدلات الضريبة

هل تريد ان تلذذ هذا النموذج ؟

ارتفعت المديونية العامة للدولة (الحكومة ومصرف لبنان) من 3 مليارات دولار في مطلع التسعينيات الى 138 ملياراً حالياً. أي أكثر من 260% من مجمل الناتج المحلي، وهو مستوى تاريخي قياسي، يستنزف نصف إيرادات الحكومة تقريباً، ويضع مصرف لبنان تحت عبء خسائر متنامية في ميزانيته تقدر حالياً بأكثر من 12 مليار دولار.

لقد سدّد القيمون في لبنان طيلة السنوات الـ25 الماضية (1993 - 2017) أكثر من 144 مليار دولار كضرائب ورسوم وتعريفات واتوار، ولم تلقف الحكومة في هذه الفترة خارج خدمة الدين العام سوى 139 مليار دولار، أي ما تكبده المقيمين كان كافيًا لتمويل كل الإنفاق مع تحقيق فائض أولي بقيمة 5 مليارات دولار، لولا خدمة الدين الحكومي التي استأثرت وحدها بأكثر من 77 مليار دولار من الإنفاق العام، وكانت هي المسؤولة عن تنامي المديونية باطراد.

وجرى تقديم ذلك كشرط لتجديد النظام نفسه بعد حرب أهلية طويلة ومدمرة وموجعة، أوجبت التكتف مع الحقائق الجديدة، يقول سليم نصر (سوسيوولوجيا الحرب في لبنان) إن الحراك الاجتماعي القسري في الحرب «أدى الى تراجع على بعض الطبقات الاجتماعية، ورن بعض الطبقات الاجتماعية، لا بل اضمحلالتها بالكامل، والى استنزاف طبقات اجتماعية أخرى، في سوريا وعلى شراشع إجتماعية جديدة أحياناً»، وبالتالي، فإن هذا المجتمع المتغير في الصميم كان القاعدة الاجتماعية التي بني عليها «النهوض السياسي والاقتصادي» بعد الحرب، والذي قاده جيل جديد صاعد من «الرياء الخليج» و«أرياء الحرب»، مثلّح الحريري أفضل تمثيل، برعاية سورية - سعودية مباشرة.

لحظة 1992 او اختزام «الحل السحري»

يومها كما اليوم، واجه النظام مشكلة تمويله. بعد احتلال العراق للكويت (1990 - 1991)، طارت كل العبود بإنشاء «صندوق إعادة إعمار لبنان» بتمويل من الدول العربية النفطية وبدعم اميركي –اوروبي. وكان البديل المنطقي في ظروف ما بعد الحرب، يتمثل بالتمويل عبر الضرائب المباشرة على الارباح والريوع وتغليب الاستثمار على الاستهلاك وتفعيل الدولة ودورها وظوائفها.. إلا أن هذا البديل لم يكن سيفري الجيل الصاعد من المترسملين، ولا سيما «أثرياء الحرب»، الذين وجدوا أنفسهم مهددين بخسارة مكاسبهم السابقة وضور سلطتهم. «أثرياء النفط» وجدوا في هذه «الحاجة» فرصة ذهبية لتقديم «الحل السحري»، بحسب وصف شربل نحاس (برنامج اقتصادي اجتماعي الرقام، فهي تصببهم بالمل، لأنها تبدو لهم مثل الطلسم، فارغة من أي دلالات اجتماعية، إلا أن الرقام ضرورية لفهم ما حصل بعد 1992. ومحاولاة فهم ما قد يحصل بعد 2018.

بصفن لبنان «ضمن الدول التي تسجل أعلى مستويات تفاوت الدخل واتعدام المساواة في العالم» (ليديا أسود)، فهناك 10% من السكان يستحوذون على 55% من الدخل الوطني، و1% منهم فقط يستحوذون وخدمه على ريعه.

بستحوذون رقمًا قياسياً تاريخياً لأطول ولاية مستمرة لحاكم بنك مركزي، فيحسب بيان صندوق النقد الدولي (بمصرف المادة الرابعة 2018)، كان المصرف المركزي قادراً على توظيف هذه التدفقات في تثبيت سعر الصرف، وساعد في تمويل ميزان المدفوعات آن حجم العملات للبنوك، ويضع أسعار الفائدة عند مستويات تضمن تغطية الأكتتاب في الأسواق الأولية لسندات الخزانة واليوروبوند، ويقدم دفعات تنشيطية للاقتصاد عن طريق مجموعة من برامج الدعم شبه المالي، ويعالج مشكلات البنوك الضعيفة، ويدعم أسعار الفائدة على الودائع لإزالة أجل استحقاقها، وينفذ الهندسات المالية لتعزيز رساميل المصارف ودعم نمو موجوداتها، وبيئنا سمحت هذه الطائفة من العمليات لمصرف لبنان بآداء دور حيوي في الحفاظ



حصه «القلاب» بعد عام 2010، ولم يعد المصرف المركزي يمتلك القدرة على مواصلة اقتسامها (بنك جواش)

تواجه مشكلة التمويل، أي تخفيض الدين العام أو تخفيض كلفته (طواعية أو جبراً) بما يخفف طلبها للتمويل ويحافظ على مستوى إنفاقها العام واستهدياته، أو تلجأ الى تخجير سياسة سعر الصرف والاعتماد على سياسات النمو المدفوع بالتصدير، أو تلجأ الى حلول جذرية ترمي الى تغيير كل النموذج الاقتصادي وتخفيف تبعيته للتدفقات الخارجية من خلال زيادة الانتاج وتطوير بنية الاقتصاد وجعلها أكثر قابلية لاستثمار ميرزات المجتمع وقدراته الكامنة، أو تلجأ الدولة، كما حصل في لبنان سابقاً ويحصل اليوم، الى استخدام مزيج من الهندسات المالية وسياسات سعر الفائدة للمحافظة على مستوى معين من التدفقات الخارجية للحد من الاختلالات الكبرى، ولو أدى ذلك الى زيادة مستوى مديونية الاقتصاد. وهذا اتجاه بالغ الخطورة، ويضع المجتمع امام مخاطر هائلة. فقد تجاوزت مديونية الدولة والقطاع المال الاسر مستوى 200 مليار دولار حالياً، أي أكثر من 375% من مجمل الناتج المحلي، وهذا يرتب عبأ غير قابل للتحمل، ولا سيما أن الاسر باتت مديونة مباشرة بأكثر من 21,5 مليار دولار، أي أكثر من نصف الدخل المتاح لها للاستهلاك، وأكثر من 40% من مجمل الناتج المحلي... وبالاستناد إلى إحصاءات مصرف لبنان في 2017، تضاعفت المديون الشخصية منذ آخر انتخابات نيابية (إحصاءات عام 2010)، وارتفع عدد المدينين في هذه الفترة من نحو 500 ألف مدين إلى أكثر من مليون مدين، 80% منهم تقريباً لجأوا إلى الاستدانة لتمويل استهلاكهم وشراء مسأكتهم وسياراتهم وتسيّد أقساطهم.

ما الحل؟ كيف نشترى المزيد من الوقت؟

قدّم النظام جوابه الصريح في مؤتمر باريس 4، قبل الانتخابات (سنة) حتى عام 2010 نحو 28,6 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي قدره 1,4 مليار دولار، وسجلت أعلى مستوياتها في عام 2009 (في إعمار سوريا)، ثم بدء التدفقات عندما بلغ الفائض المسجل في هذا العام وحده نحو 7,9 مليارات دولار.. إلا أن هذا الميزان بدأ منذ عام 2011 بتسجيل عجزوات متواصلة، المحلي والاجنبي. تقول الحكومة إنه سيطرخ مشاريع في البنية التحتية بقيمة تصل الى 17 مليار دولار في السنوات الثماني المقبلة، 1,2 مليار دولار، مدفوعاً بأرباح الهندسة المالية الخصخصة، التي أجراها مصرف لبنان مع المصارف، والتي كلفن المال العام نحو 5,6 مليارات دولار، جحتها المصارف وكبار مودعيها كإرباح استثنائية (نسبة 40%) على توظيفاتهم عقارية).

الانقلاب: كيف نموّل النظام مجدداً؟

حصل «القلاب» بعد عام 2010، ولم يعد المصرف المركزي يمتلك القدرة على مواصلة الآلية نفسها، فقد تراجع منسوب التدفقات الخارجية للبلاد، ولم يبلغ مجموعها التراكمي بين عامي 2011 و2016 سوى 55 مليار دولار، في حين استمر تنامي العجز التجاري لتبلغ أكثر من 85 مليار دولار في الفترة نفسها. يعكس ميزان المدفوعات هذا الانقلاب بشكل أوضح؛ فمذ نهاية الحرب في لبنان، سجل ميزان المدفوعات فوائض سنوية متتالية،

والمياه والصرف الصحي وجمع عبور على بعض الطرقات المزدحمة وزيادة تعرفات النقل، إذ إن نقل الخدمات والمرافق من عهدة الدولة الى عهدة المستثمرين لا يؤدي إلا الى زيادة الكلفة ونقلها من ميزانية الدولة الى ميزانيات الاسر وإخفاء المستوى الفعلي للمديونية بواسطة تسجيل الدين على الشركة الملتزمة بدلاً من تسجيله على الدولة، مع أن الدولة هي التي تستسد في النهاية هذا الدين وفوائده مع ربح الشريك الخاص.

سرعان ما سيطر خطاب «الإصلاح» وغاب خطاب «التغيير» في الانتخابات كلباً. فعلى الرغم من فداحة النتائج الماثلة اليوم ومخاطر النتائج المتوقعة لاحقاً، لا يزال «الاقتصاد» يقدم بوصفه عارضاً شيئاً ناجتاً من «سوء إدارة» أو من «سوء أمانة»، وهذا تحديداً ما يعنيه اشتراك جميع المرشحين في هذه الانتخابات، في الحديث عن «الفساد» بوصفه المصدر الوحيد لكل اللعل.

ولكن الفساد، على الرغم من فداحته، يبقى ثانوياً على سلم الاسباب، وهو يبدو كنتيجة أكثر منه كسبب. يجدر بكل ناخب مقيع أن يكون مدركاً أنه غداً، عندما يضع صوته في صندوق الاقتراع، سيقترع، الى جانب مسائل أخرى مهمة، مع أو ضد الجواب الذي قدمه النظام لحل مشكلة تمويله الداهمة وضمان استمراره لفترة طويلة. لا شك في أن ما قدمه المرشحون في هذه الانتخابات لا يتضمن أي أجوبة بديلة جدية، يمكن تصنيفها في خانة «الحذرية» أو بداية ظهور «خطاب التغيير الاجتماعي»، ولكن، في هذه اللحظة، التي يتجه النظام فيها نحو المزيد من سياسات «القليل من الدولة» بدلاً من سياسات الإخترا منها، توجد عناصر كثيرة لتنامي الصراعات والتناقضات بين «الشركاء» أنفسهم، وبينهم وبين من يطرحون أنفسهم كبدلاء أو شركاء لأصحابين، هناك من يتخفى للجواب المقدم ويريد بهقوة، وهناك من هو أقل حساسة بدرجات متفاوتة، وبحسب العنواوين والخصايأ، وهناك من يعارض هذه الجواب أو يعترض على بعض عناصره، وهذا ما سيحدثه المجلس النيابي الذي سينتق في الانتخابات الحالية، وتشنّازلات إضافية أمام رأس المال المحلي والاجنبي. تقول الحكومة إنهما ستطرخ مشاريع في البنية التحتية بقيمة تصل الى 17 مليار دولار في السنوات الثماني المقبلة، 1,2 مليار دولار، مدفوعاً بأرباح الهندسة المالية الخصخصة، التي أجراها مصرف لبنان مع المصارف، والتي كلفن المال العام نحو 5,6 مليارات دولار، جحتها المصارف وكبار مودعيها كإرباح استثنائية (نسبة 40%) على توظيفاتهم عقارية).

الساعات الانتخابية الاخيرة:

«نوار 1947» أم «نوار 2018»؟

الايام الاخيرة قبل موعد

الانتخابات النيابية، تصمم جدياً

اتجاهات الممارك الانتخابية،

ضئ ضوء خسة عوامه

سنظك نتيجتها غامضة حتى

فرز النتائج

هيام القصيفي

جميع الذين رافقوا دورات انتخابية سابقة، يعرفون أن الأيام الثلاثة الأخيرة التي تسبق موعد الاقتراع تكون هي الحاسمة. أما وقد انتهت الحفلات الاعلامية والإطلاالات التلفزيونية والمهرجانات الانتخابية والخطب الحماسية، وعمت صور المرشحين وشعاراتهم الرنانة طول البلاد وعرضها، فقد حان وقت الجذ الذي من شأنه أن يحسم وضع المرشحين ولوائحهم. ومن شأن هذه الكتلة الأغرابية ستكون فاصلة لتحديد مصير الحرب الطاحنة بين اللوائح المتنافسة، وبين أعضاء كل لائحة، بعدما حول القانون الحالي بتطبيقاته «اللبنانية» الزملاء المفترضين إلى متنافسين على المقعد نفسه. خمسة عوامل اساسية، سنختم بظلالها على الفترة الفاصلة عن إقفال صناديق الاقتراع يوم الأحد المقبل، وعلى هذه العوامل يتوقف مصير المرشحين، لأنها عوامل مبهمه، لن يكون في الإمكان معرفة تأثيراتها المباشرة وفعاليتها إلا عند فرز النتائج:

حوّل القانون الحالي الزملاء المفترضين إلى متنافسين على المقعد نفسه

الربط بين نتائج الانتخابات وبين نتائج الانتخابات

أولاً، اقتراع الناخبين الجدد الذين يبلغ عددهم نحو 20 في المئة من الناخبين بحسب قوائم الناخبين لعام 2018، وهؤلاء هم الذين بات يحق لهم الاقتراع في هذه الدورة. يضاف إليهم من خرموا الاقتراع منذ عام 2013 التي لم تجر، واعتمد التمديد ثلاث مرات بدلاً منها. وتشكل هذه الفئة العمرية خزاناً حقيقياً ومؤشراً فاعلاً على اتجاهات التصويت لدى الفئات الشبابية وتطلعاتها وكيفية اقتراعها والتي أي فئات حزبية وسياسية ستقترع، ولا سيما في ضوء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، وهذه الفئة لا يمكن تأليف الوائح، متحقيقاً بالتوجه والإشراف «لكن ما للعلم، عقلية بني قوماً تطلب من الرئيس كل شيء»»، ويضيف عن نتائجها التي اشارت اتجاهات، أنه كان يجب أن تراعى الشكليات أو نخشاي الوزراء والموظفون وأغلب المرشحين أي عمل من شأنه أن يزعج الشك والريبة في نفوس الناخبين، ولو أن النتائج ستكون نفسها:

صحيح أن لبنان ليس البلد الأول الذي يترشح فيه وزراء ومن هم في السلطة، ويحلو لهؤلاء التشبه بفرنسا ودول أوروبية يعطاه أمثلة عن ترشح وزراء إلى النيابة. لكن الفرق أن السلطة في هذه الدول لا تتدخل في الانتخابات، وهو الأمر الذي يتكرر في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. إلا ويمكن التمثل بدول تقوم فيها هيئات مستقلة بإدارة الانتخابات، فيما أجهزة رسمية سياسية وأمنية واقتصادية تضغط منذ أسابيع على الناخبين، حسب الدور.. ولا يمكن التقليل من أهمية الأيام الثلاثة الباقية، كي ترتفع فيها الضغوط الرسمية، ولا سيما أن كل قوى السلطة تخوض الانتخابات من موقعها الرسمي والحزبي والسياسي، وإذا ارتفع منسوب الضغط في كل الاتجاهات، فإن هذا العامل وحده سيكون فاعلاً في تحديد خيارات ناخبين حيث الأسطرط حاضرة بكل بادواتها. فبغض إذا تضاعفت هذه العوامل للمغتربين وكل ما من شأنه أن يجعل «انتخابات 6 نوار» لغزاً حتى الساعة الأخيرة، على أمل

إلا تكون شبهاة بانتخابات 1947 (مروان طحطح)

اياكس لبنان

السبت 5 ايار 2018 العدد 3459 — **الاخبار**

سياسة